Entrepreneurship Journal for Finance and Business (EJFB)
2025, VOL. 06, NO. 04, 02-10, E-ISSN: 2709-4251, P-ISSN: 2708-8790
DOI: https://doi.org/10.56967/ejfb2025576

The impact of Islamic Banking sector development on economic development: An analytical study of Islamic Banks in Iraq for the period (2013–2022)

Afrah K. Radi[1*], Abdul-Kadhim M. Kween[2]
[1]Department of banking management economics, College of business economics, Al-Nahrain university, Baghdad, Iraq
[2]College of administration and economics, Al-Mustansiriyah university, Baghdad, Iraq
afrah.radhi@nahrainuniv.edu.iq

Article information:
Received: 07–02–2025
Revised: 06–04– 2025
Accepted: 14–05– 2025
Published: 25–12– 2025

***Corresponding author:**
Afrah K. Radi
afrah.radhi@nahrainuniv.edu.iq

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

Abstract:

The research aims to address a fundamental issue related to the impact of Islamic finance on economic development. Islamic finance has witnessed a significant increase in the volume of its financial transactions, especially after the global crisis of 2008, making it a key source for financing various economic activities and driving growth in many countries. Islamic banks were selected as the focus of the study because they represent the core component of the Islamic financial industry in Iraq.

The research adopts the inductive approach by focusing on the development of the Islamic banking sector in Iraq, its various patterns, and its impact on economic development. The development of the Islamic banking sector is expressed through a set of indicators (total assets and financing volume), while economic development is measured through the non-oil GDP indicator. The data cover the period (2013–2022).

The study concludes that there is a statistically significant positive effect of credit volume on economic development, while no impact of total assets in Islamic banks on economic development was found. The researcher recommends the need to develop the operational mechanisms of Islamic banks in a manner that ensures strengthening their positive impact on economic development.

Keywords: Islamic finance, Islamic banks, economic development.

Conclusions:

1. The Islamic financial sector in Iraq, represented by Islamic banks, has witnessed noticeable growth within an interest-based banking environment dominated by state-owned banks that control most banking activities. Islamic banks have become a preferred option for many individuals who avoid dealing with the conventional banking system.
2. With the increase in their number and the expansion of their branch networks, Islamic banks have established a significant presence in the Iraqi banking system. This reflects the expansion of the Islamic financial base in Iraq, despite it being largely confined to Islamic banks.
3. Despite the growth in the volume of assets and cash credit of Islamic banks, their share of total banking assets and credit remains low. This limits their ability to operate effectively within a banking environment characterized by a preference for dealing with state-owned banks. The same applies to the volume of credit, which indicates a major challenge facing Islamic banks.
4. The findings indicate the existence of evidence of a statistically significant impact of Islamic finance, through its various instruments, on economic development as measured by non-oil gross domestic product (GDP). However, the size of assets did not have a statistically significant impact on economic development, leaving open the question of the ability of the Islamic financial system to lead economic development in Iraq.

أثر تطور القطاع المصرفي الإسلامي في التنمية الاقتصادية: دراسة تحليلية في المصارف الاسلامية في العراق للمدة (2013 – 2022)

افراح خضر راضي[1*]، عبد الكاظم محسن كوين[2]
[1]قسم اقتصاديات إدارة المصارف، كلية اقتصاديات الاعمال، جامعة النهرين، بغداد، العراق
[2]كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق
afrah.radhi@nahrainuniv.edu.iq

معلومات البحث:
- تاريخ استلام البحث: 07–02– 2025
- تاريخ ارسال التعديلات: 06–04– 2025
- تاريخ قبول النشر: 14–05– 2025
- تاريخ النشر: 25–12– 2025

[*]المؤلف المراسل:
افراح خضر راضي
afrah.radhi@nahrainuniv.edu.iq

هذا العمل مرخص بموجب المشاع الابداعي نسب المصنف 4.0 دولي(CC BY 4.0)

المستخلص:
يهدف البحث الى تناول قضية أساسية تتعلق بتأثير المالية الاسلامية في التنمية الاقتصادية. قد شهدت المالية الإسلامية ارتفاعا كبيرا في حجم تعاملاتها المالية لاسيما بعد الازمة العالمية في عام 2008 , مما يجعلها مصدر اساسي في تمويل الانشطة الاقتصادية المختلفة وقيادة النمو في العديد من البلدان. وتم اختيار المصارف الإسلامية كمجال للبحث كونها الجزء الأساسي في الصناعة المالية الإسلامية في العراق وتبنى البحث المنهج الاستقرائي عبر التركيز على تطور القطاع المصرفي الإسلامي في العراق وأنماطه المختلفة وتأثيرها في التنمية الاقتصادية، وتم التعبير عن تطور القطاع المصرفي الإسلامي بمجموعة من المؤشرات (حجم الموجودات وحجم التمويل) والتنمية الاقتصادية وفق (مقياس الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي). وغطت البيانات المدة (2013-2022). وتم التوصل الى وجود تأثير إيجابي معنوي لحجم الائتمان في التنمية الاقتصادية، فيما لم يظهر تأثير لحجم الموجودات في المصارف الاسلامية في التنمية الاقتصادية. ويوصي الباحث بضرورة تطوير آليات عمل المصارف الاسلامية وبما يضمن دعم التأثير الايجابي لها في التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: المالية الإسلامية، المصارف الإسلامية، التنمية الاقتصادية.

المقدمة

يشكل حقل المالية الاسلامية حيزا مهما من التعاملات المالية في العديد من البلدان الإسلامية فضلا عن بروزه في المشهد الاقتصادي والمالي العالمي بحكم توجهه نحو الأصول الحقيقية والابتعاد عن التعامل بالأدوات المالية الخطرة والتي لاينعكس اثرها في النشاط الاقتصادي أو يتوفر منها عائد يخص المجتمع .وأن تنامي القطاع المالي الإسلامي واتساع نشاطه حتى في البلدان غير الاسلامية بسبب الثقة المتزايدة في ادواته وتطوير أساليب عمله وقدرته على منافسة القطاع المالي التقليدي.وكما هو الحال في العديد من البلدان فإن المصارف الإسلامية تشكل الحصة الأكبر من القطاع المالي الإسلامي و تتسيد منتجاتها المتعددة حجم المالية الاسلامية .وان تطور القطاع المصرفي الإسلامي في العديد من الجوانب سيسهم في تطور الاقتصاد وزيادة رفاهية المجتمع وقدرته على الوصول للخدمات المالية. ولتحديد شكل وطبيعة تأثير تطور القطاع المصرفي الإسلامي على التنمية الاقتصادية في العراق سيتم تقسيم البحث الى اربعة اقسام الاول يستعرض منهجية البحث والثاني خصص للإطار النظري فيما تناول الثالث الإطار العملي واختبار الفرضيات، وجاءت الاستنتاجات والتوصيات في القسم الرابع.

اولا منهجية البحث

1. مشكلة البحث: تعتمد التنمية الاقتصادية على توفر الموارد المالية لغرض انجاز المشاريع الاقتصادية وتطوير البنية التحتية. ويعد موضوع العلاقة بين تطور القطاع المالي والتنمية واحدة من أهم القضايا التي تناولها الباحثون.وتعد المالية الاسلامية بانواعها المختلفة ومؤسساتها المتنوعة مصدرا مهما في تمويل الحاجات المالية للاقتصاد والمجتمع وبالتالي مؤثرا في التنمية الاقتصادية وإن اختلف هذا التأثير حسب تطور القطاع المالي الإسلامي وإمكاناته المالية وقدرته على التكيف مع متطلبات التنمية الاقتصادية .وتتمثل مشكلة البحث بالتساؤل عن درجة التطور في القطاع المصرفي الإسلامي في العراق ومدى انعكاس هذا التطور ايجابيا في التنمية الاقتصادية، وطبيعة مساهمة المصارف الإسلامية في تمويل متطلبات التنمية.
2. أهمية البحث: تأتي اهمية البحث من كونه محاولة في تناول دور أحد المصادر التمويلية المهمة للتنمية الاقتصادية وهو المصارف الإسلامية وقدرتها في الإسهام في تحفيز الأنشطة الاقتصادية. مما يعطي صورة عن انعكاس تطور القطاع الإسلامي للتمويل ممثلا بالمصارف في تطور موازي في النمو الاقتصادي. فضلا عن توفير دلائل تساعد في تحديد السياسات والإجراءات المناسبة لزيادة مساهمة هذا القطاع في التنمية الاقتصادية.
3. أهداف البحث

أ. تشخيص طبيعة ومستوى تطور القطاع المصرفي الإسلامي في العراق
ب. تحليل تطور عدد المصارف الإسلامية وحجم موجوداتها والتمويل المقدم من قبلها.
ج. معرفة وفهم أثر التطور في القطاع المصرفي الإسلامي على التنمية الاقتصادية

4. فرضية ومتغيرات البحث:

لغرض دراسة تأثر تطور القطاع المالي الإسلامي في العراق سيتم الاعتماد على اثنين من المؤشرات هي حجم الموجودات في المصارف الاسلامية وحجم التمويل المقدم الى القطاعات الاقتصادية (Echchabi& Azouzi) (2015:Tabash etal:2014)(شريفي واخرون :2023)) (Tarek:2015) (Imam&K podara:2015 &). فيما سيتم التعبير عن التنمية الاقتصادية بالناتج المحلي الإجمالي (فيصل والمومني :2016) (2014: Tabash etal) وسيتم في البحث استخدام الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي كونه يعطي صورة أدق عن مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى في النشاط الاقتصادي العام. ومن هذا فان فرضية البحث تكون (هناك تأثير إيجابي لتطوير القطاع المصرفي الإسلامي في التنمية الاقتصادية).

5. منهج البحث: سيتم اعتماد المنهج الاستقرائي في البحث عبر تحليل إجمالي لمؤشرات تطور القطاع المالي الإسلامي معبرا عنه بالمصارف الإسلامية وأثرها في التنمية الاقتصادية. وتم اختيار العراق كحالة دراسية لتوفر البيانات الخاصة بمتغيرات البحث فضلا عن وجود طفرة في عدد المصارف الاسلامية مما يجعله نموذجا ملائما للبحث.

6. حدود البحث:

- حدود مكانية: يركز البحث على تحليل ودراسة المصارف الاسلامية في العراق كونها تعد المصدر الأساسي للانشطة المالية الإسلامية ولتحقيق اهداف البحث سيتم التعامل معها بشكل إجمالي وليس تحليل فردي للمصارف.
- حدود زمانية تم اختيار المدة (2013- 2022) لإمكانية الحصول على البيانات الخاصة بالمتغيرات.

7. اساليب جمع البيانات: اعتمد البحث في الجانب النظري على البحوث والدراسات المنشورة والكتب المتخصصة في مجال المالية الاسلامية. وفي الجانب العملي تم الاعتماد على تقارير البنك المركزي والتقارير السنوية للمصارف الإسلامية عند الحاجة لها.

8. اساليب تحليل البيانات: تم استخدام تحليل الانحدار البسيط في اختبار فرضية البحث في البرنامج الإحصائي SPSS الاصدار 28. أما تحليل المتغيرات الخاصة بتطور المصارف الإسلامية فتم عبر استعراض الاتجاهات الزمنية لها صعودا وانخفاضا ومعدلات النمو للمؤشرات.

ثانياً: الإطار النظري:

يقدم هذا القسم استعراضا نظريا للمفاهيم المتعلقة بمتغيرات البحث وطبيعة العلاقة بينها

1. القطاع المالي الإسلامي: شكلت المالية الاسلامية مجالا دراسيا كاحد فروع الادارة المالية بجانب المالية العامة ومالية الشركات والمالية الدولية ومالية الأفراد. وهو يهتم بدراسة أفضل الوسائل للحصول على الأموال اللازمة وأفضل الوسائل لاستخدامها لتحقيق الأهداف المطلوب (عبد الكريم 2019:12). أو هي تقديم الخدمات المالية وفق منظور الشريعة (شريفي واخرون 2023:21). مما يعني انها تشمل كل الانشطة والمعاملات المالية التي تستند على مبادئ الشريعة الاسلامية. وهو تشكل نموذجا ماليا مختلفا في العديد من الجوانب عن النموذج التقليدي في المالية والذي يرتكز على المسؤولية المشتركة في الأرباح والمخاطر بدل انفصالها كما في النموذج التقليدي وتجنب الخداع او الغرر (برنار 2013:176).

ويصنف القطاع المالي الاسلامي الى صنفين اساسيين الاول هو التمويل الإسلامي غير الربحي أو الاجتماعي والذي لا يهدف للربح وإنما الى تقديم الخدمات ومساعدة الأفراد في تلبية احتياجاتهم وتحسين أحوالهم المعيشية والقضاء على الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية وقد يكون تطوعي أو إلزامي، وهو أقدم تاريخيا كممارسة ويشمل الزكاة والخمس والصدقات والهبة والتبرعات (عبد الكريم :2019:54) (راضي :2022:86). والصنف الثاني القطاع الإسلامي الربحي وهو الاوسع والاكثر نشاطا وهو يدمج بين الجانب الاجتماعي والاقتصادي للاستفادة من حافز الربح وحافز التكافل بين المسلمين (الصبري: 2018:269) وهذا الصنف هو مجال بحثنا.

2. مكونات القطاع المالي الإسلامي: يتألف القطاع المالي الإسلامي من أربع اركان اساسية هي:

أ. المصارف الإسلامية: وهي المصارف التي تقوم بأنشطتها بعيدا عن الربا سواء في الاقراض او الايداع .وتشكل الحصة الأكبر من القطاع المالي الإسلامي حيث وصل إجمالي موجوداتها 1.8 تريليون دولار عام 2021 بعد ان كان 1.7 عام 2019 وبنسبة تبلغ 68% حسب تقرير مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) لعام 2021.وتكاد تبلغ حصة المصارف الإسلامية في إيران والسودان 100% من حجم موجودات الجهاز المصرفي في البلدين.وفيما يتعلق بالحصة من إجمالي موجودات المصارف الإسلامية بالعالم تحتل ايران والسعودية النسبة الاعلى ب 30% و28% على التوالي .

ب. إصدار الصكوك الإسلامية: وهي اصدارات خاصة لأوراق مالية تشبه السندات ويتم إصدارها عادة لتمويل المشاريع الاقتصادية لاسيما مشاريع البنية التحتية، وعرفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية الصكوك الإسلامية بأنها وثائق متساوية القيمة تمثل حصص شائعة في موجودات محددة أو ملكية معينة (يوسف 2020:60:). وهي تأخذ شكلين الأول السندات الإسلامية وتستند على فكر الائتمان القائم على المشاركة. والثاني تسنيد الموجودات والمستند على ملكية الموجودات التي تصدر الصكوك لأجلها (Michael: 2014:148). وتمثل حوالي 25% من إجمالي تعاملات المالية

الإسلامية بمبلغ وصل الى 689 مليار دولار عام 2021 بعد أن كانت 543 مليار دولار عام 2019 (2021:IFSB)

ج. صناديق الاستثمار الإسلامية: وتشمل أنواع متعددة من الصناديق مثل صناديق الدخل والصناديق المختلطة وتشكل الأسهم حوالي 42% من إجمالي مكونات صناديق الاستثمار. (عبد الكريم 2022:11). وتشكل نسبة 5% من مكونات القطاع المالي الإسلامي عام 2021 بمبلغ 143 مليار دولار بعد أن كانت 102 مليار دولار عام 2019(IFSB: 2021)

د. التكافل الإسلامي: ويستند عملها على توفير الخدمات التأمينية المستندة على التكافل الإسلامي وهي تحتل النسبة الأقل من مكونات القطاع المالي الإسلامي اد تشكل اقل من 1% بمبلغ يصل الى 23 مليار دولار عام 2021 منخفضة عن عام 2019 والذي بلغ 27 مليار دولار (2021:IFSB).

3. التنمية الاقتصادية: تعد من أهم الظواهر في الفكر الاقتصادي والتي نالت نقاشا حول المفهوم والأبعاد والعوامل المؤثرة مما دعا الى اطلاق النظريات والنماذج والتوقعات حول كيفية تحقيق التنمية الاقتصادية.

تعني التنمية بالمفهوم الضيق أي شيء يرفع من رفاهية الشعوب (ماكنزي :201443:). أو بالمفهوم الواسع هي تغيير الأوضاع السائدة نحو الأفضل من خلال الاستغلال الأمثل للموارد. كما يقصد بها الحفاظ على الموارد واعادة توزيعها عبر الاقتصاد الوطني (القادري 2020:29). وهي تضم أبعاد عديدة اقتصادية واجتماعية وبشرية وحتى بيئية في ضوء تطور المفهوم نحو التنمية المستدامة. ويعد الجانب الاقتصادي من التنمية من الجوانب المهمة في الاتجاه التنموي (محمد :20187:). واوردت الادبيات تعاريف عديدة للتنمية الاقتصادية. اذ عرفتها هيئة الامم المتحدة بانها العملية الهادفة الى تقدم المجتمع اقتصاديا بالاعتماد على قدرات المجتمع، اوهي تشمل اي تغييرات في البنية الاقتصادية تضمن نقل الاقتصاد من اقتصاد يتميز بانخفاض مستوى الكفاءة الإنتاجية وحجم الاستثمارات الى اقتصاد متقدم يتمتع بارتفاع مستوى الكفاءة الانتاجية في ظل توازن العلاقات الهيكلية بين قطاعات الإنتاج في الاقتصاد (مرام :2012:36:).

4. أهداف التنمية الاقتصادية:

أ. زيادة الدخل الحقيقي والذي يرتبط عادة بالإمكانات المادية والتكنولوجية للمجتمع ومعدل زيادة السكان والموارد الاقتصادية

ب. رفع المستوى المعيشي: السعي لرفع مستوى معيشة السكان سواء في الملبس والمأكل وهو يرتبط أيضا بطريقة توزيع الدخل القومي.

ج. تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات: من خلال ضمان استفادة أكبر عدد ممكن من الأفراد من الموارد المالية وزيادة الدخل في الاقتصاد والقضاء على التفاوت في توزيع الدخول.

5. مؤشرات التنمية الاقتصادية: هنالك العديد من المؤشرات التي تستخدم في قياس التنمية الاقتصادية من أهمها (القريشي :2007127;)

أ. الناتج المحلي الإجمالي: وهو المقياس الاقدم والاكثر استخداما ويعتمد على حساب السلع والخدمات المنتجة خلال سنة واحدة. ويشتق منه مقاييس مثل نصيب الفرد من الناتج المحلي.

ب. مقياس درف نوفسكي: يحتوي على ثلاث عناصر هي الحاجات الأساسية كالغذاء والسكن والصحة ومستوى جودتها. وحاجات التعليم والرفاهية الاجتماعية وتوزيع فائض الدخل المتبقي.

ج. المقياس المادي للتقدم في الحياة ويضم توقع معدل الحياة للأفراد نسبة السكان المتعلمين ومعدل وفيات المواليد الجدد.

د. المؤشر العام للتنمية وهو مقياس بديل للناتج المحلي الإجمالي ويضم 18 مؤشر بعضها اقتصادي وبعضها اجتماعي.

6. تمويل التنمية الاقتصادية: إن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب العديد من المتطلبات مثل الموارد الطبيعية وتراكم رأس المال والموارد البشرية وتوفر التكنولوجيا فضلا عن الموارد المالية. وهناك عدة مصادر يمكن الاعتماد عليها عند تمويل التنمية الاقتصادية وتشمل (UN: 2014:7)

أ. التمويل المحلي العام ويشمل التمويل الحكومي للمشاريع الاقتصادية من خلال إيرادات الضرائب والكمارك أو من أية مصادر أخرى يمكن أن توفرها الحكومة عبر الإيرادات اللازمة لتمويل التنمية. ويشكل هذا المصدر من التمويل الأكبر لاسيما في البلدان النامية أو التي تعتمد في إيراداتها على الموارد الطبيعية مثل تصدير النفط والغاز. وقد تضاعف هذا التمويل من 838 مليار دولار عام 2002 إلى 1.8 تريليون دولار عام 2011

ب. التمويل المحلي الخاص: وهو التمويل الذي تقوم به المؤسسات المالية لاسيما المصارف وصناديق التقاعد واصدار السندات ويتركز على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتمويل العوائل لأغراض تجارية واستهلاكية وعقارية. ويشكل التمويل المصرفي ما بين 50% الى 60% من التمويل الخاص في البلدان النامية في حين يشكل إصدار السندات حوالي 34% من التمويل في البلدان عالية الدخل.

ج. التمويل العالمي: ويشمل التمويل من المؤسسات المالية العالمية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من خلال اتفاقيات مشتركة مع الحكومة ويتركز على تمويل مشاريع الطاقة والمناخ والبنية التحتية. فضلا عن التمويل العالمي الخاص عبر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والقروض طويلة الأجل من المصارف العالمية الخاصة. ويبقى هذا النوع مهم للعديد من البلدان لاسيما منخفضة الدخل. وان الاعتماد على أحد المصادر بدرجة أكبر من المصادر الأخرى يعتمد على طبيعة النظام الاقتصادي للبلد، ففي البلدان الرأسمالية يتم الاعتماد على التمويل الخاص في حين في البلدان التي تسيطر الحكومة فيها على توجيه النشاط الاقتصادي فإنها أكثر اعتمادا على التمويل الحكومي العام (البصري :201166:).

7. القطاع المصرفي الإسلامي: ويشمل المصارف التي تعمل وفقا لأحكام الشريعة الاسلامية (القران والسنة النبوية والفقه المستند على اجتهاد المراجع والعلماء) ، وتعد الجزء الأكثر نموا وانتشارا في الصناعة المالية الإسلامية (Mauro:2013:12) وتعرف المصارف الإسلامية بأنها مؤسسات مالية تقدم الخدمات المصرفية والمالية وأعمال الاستثمار على ضوء الشريعة الاسلامية واحكامها (الهام و ليلى :2019567). في حين عرفها (Stoika: 2019:1) بأنها مؤسسات تقوم على مبادئ الشريعة

الإسلامية وترتبط قواعد أعمالها وقوانينها مع اساسيات الاقتصاد الاسلامي. ويتفق الباحثون على استناد أنشطة المصارف الاسلامية على قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية مما يجعلها تتميز بخصائص عن المصارف التقليدية مثل تحريم الربا والابتعاد عن الغرر والانشطة المحرمة والمشاركة بالمخاطر والاتجاه بالتمويل نحو الاقتصاد الحقيقي (Mauro: Caporal & Helmi) (2013:14) (1;2016: 2013:14).

وتاريخيا تعود جذور المصارف الإسلامية الى عام 1940 عندما أنشئ اول مصرف يعمل بدون فائدة في ماليزيا .وفي عام 1963 تم إنشاء مصرف الادخار المحلي وتقديم القروض بدون فائدة في منطقة بيت غمر بمصر بالتوازي مع تأسيس مصرف يوفر القروض لأغراض الحج في ماليزيا .ومثلت فترة السبعينات التأسيس الفعلي للمصارف الاسلامية بظهور مصرف ناصر الاسلامي في مصر عام 1971 والمصرف الإسلامي للتنمية في دبي ومصرف التنمية الإسلامي بجدة ومصرف فيصل الإسلامي عام 1977 في السودان ليتواصل انتشارها في التسعينات وبداية القرن الحالي لتصل عدد المصارف الإسلامية إلى 625 مصرفا عام 2016(Mauro:2013:21) خضر وكوين :2021130:)(حوراني :201837:). يتسيد القطاع المصرفي الإسلامي وفق حجم الموجودات النظام المالي الإسلامي فقد ارتفع حجم الموجودات من 1.4 تريليون دولار عام 2016 إلى 1.5 تريليون عام 2018 ليواصل الارتفاع في عام 2021 الى 1.8 تريليون دولار. وتشكل حصة كبيرة من موجودات النظام المصرفي في العديد من البلدان مثل إيران وباكستان وماليزيا وإندونيسيا والعديد من بلدان الخليج العربي حسب تقارير مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB). فضلا عن انها تنتشر في العديد من البلدان غير الإسلامية مثل بريطانيا وفرنسا.

8. أهداف المصارف الإسلامية: وتتمثل أهدافها بالاتي (الهام و ليلى :2019569:)

أ. هدف تنموي: تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية عبر تخفيض كلفة التمويل وتنشيط الاقتصاد وتنمية الوعي الادخاري

ب. هدف استثماري: تشجيع النشاط الاستثماري واستقطاب رؤوس الأموال وتوظيفها في مجالات اقتصادية مفيدة من خلال أدواتها المالية الشرعية.

ج. هدف اجتماعي: الموازنة بين تحقيق الربح الاقتصادي والعائد الاجتماعي والتأكيد على ان تكون المشروعات مساهمة في زيادة رفاهية المجتمع وتحقيق التكافل الاجتماعي.

9. الأدوات المالية في المصارف الإسلامية: تتنوع الأدوات المالية الاسلامية ويمكن تصنيفها كالاتي:

أ. أدوات المشاركة بالربح والخسارة وتضم صيغتين أساسيتين أولها المشاركة وهي عقد بين طرفين لإنشاء مشروع يتم إدارته من كليهما ويتشاركان الربح وتحمل الخسارة. والثانية هي المضاربة وتستند على قيام طرف بتقديم المال لطرف آخر (المضارب)الذي يلتزم بإدارة المال بشكل يساهم بتحقيق الربح ويتم توزيعه حسب الاتفاق بين الطرفين.

ب. أدوات غير تشاركية المرابحة والإجارة وبيع السلم والاستصناع وهي تقوم على المتاجرة بالسلع والموجودات الاخرى. فضلا عن ذلك هناك القرض الحسن الذي تقدمه المصارف بدون فائدة لأغراض مختلفة (Mauro: 2013:16).

10. تأثير تطور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية: تعد التنمية الاقتصادية مجالا مشتركا يسهم فيه العديد من المتغيرات الداخلية والخارجية وتعتبر من أكثر القضايا جدلا ونقاشا في الفكر الاقتصادي المالي العلاقة بين الانشطة المالية (مؤسسات وأسواق) والتنمية الاقتصادية ونمو الاقتصاد. فضلا عن انه أحد المواضيع التي تنال نقاشا واسعا بين الباحثين سواء في طبيعة اتجاه العلاقة وتحديد المقاييس الأكثر دقة في التعبير عن تطور القطاع المالي والتنمية الاقتصادية مما انعكس في شكل الدلائل التي تتعلق بالنتائج التي توصل لها الباحثون. وفقا لوجهة نظر الجانب الداعم يساهم تطور القطاع المالي بشكل عام في تخصيص الموارد بشكل كفوء مما يحفز على التنمية الاقتصادية (Subbarao: 2012:2). وبينت دراسة (Imam 2015:& Kpodar) و(2016:Caporale & Helmi) إن البلدان التي تكون فيها المصارف الإسلامية جزء من نظامها المصرفي حققت نموا اقتصاديا أفضل من البلدان التي لا تعمل فيها مصارف اسلامية حتى في الاجل الطويل .وهو ما توصلت له دراسة (2016:Majidi) على مجموعة من بلدان الشرق الاوسط وشمال افريقيا وجنوب شرق اسيا في ان تطور المالية الإسلامية يرتبط ايجابيا مع النمو الاقتصادي .وضمن نفس الاتجاه اظهرت دراسة (فيصل ومومني :2016) ان تطور المصارف الاسلامية في ماليزيا معبرا عنه إجمالي التمويل المقدم من المصارف الاسلامية يرتبط طرديا طويل الأجل مع النمو الاقتصادي معبرا عنه بالناتج المحلي الإجمالي .وأظهرت دراسة (الغبشاوي ومحمد :2018) وجود علاقة طردية بين تمويل المصارف الاسلامية في السودان والتنمية الاقتصادية وفق مؤشر الناتج المحلي الإجمالي .وجاءت دراسة (شريفي :2023):(مع الجانب الداعم للتأثير بتوصلها لوجود تأثير حجم الموجودات للقطاع المالي الإسلامي إجمالي التمويل الإسلامي في النمو الاقتصادي معبرا عنه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وفي الجانب الآخر لم تؤيد دراسات أخرى العلاقة بين تطور المصارف الاسلامية والتنمية الاقتصادية ففي دراسة (Echchabi& Azouzi) في الإمارات لم يثبت ان تطور المصارف الاسلامية وفق مؤشر حجم التمويل في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. كما اظهرت دراسة (مجاهد ومحمد :2018) ان المصارف الاسلامية في فلسطين تهتم بالتمويلات قصيرة الأجل ولم تهتم بالتمويل المرتبط بالتنمية الاقتصادية. وهو ما توصلت له أيضا دراسة (محمد وسالم:2005) في عدم وجود تأثير للمصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية. ويبين الاستعراض السابق عدم وجود دلائل قاطعة حول دور تطور المؤسسات المصرفية الإسلامية في التنمية الاقتصادية وهو الذي سيتم اختباره في العراق بالإطار العملي للبحث.

ثالثاً: الإطار العملي:

في الجزء المخصص لتحليل واختبار التأثير بين المتغيرات سيتم تحليل تطور المصارف الاسلامية في العراق وفق مؤشرات ثلاث. بينما سيتم اختبار شكل التأثير بين تطور

المصارف الاسلامية باعتبارها ممثلا عن المالية الاسلامية في العراق وفق مؤشرين هما حجم الموجودات في المصارف الاسلامية وحجم التمويل المقدم منها والتنمية الاقتصادية من خلال مؤشر الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.

1. تحليل تطور المصارف الإسلامية: شهد النظام المصرفي في العراق توسعا كبيرا لاسيما بعد عام 2003 في الصيرفة الخاصة سواء الاسلامية أو التقليدية او بدخول المصارف الاجنبية .حيث يبلغ عدد المصارف 70 مصرفا منها 6 حكومية ومصارف خاصة بعدد 51 مصرف منها 28 مصرفا إسلاميا و12 مصرف او فروع لمصارف اجنبية منها اثنان اسلامية .ويبلغ عدد المصارف الإسلامية في العراق 31 مصرف منها واحد حكومي واثنان اجنبية والباقي عراقية خاصة .ويعود تأسيس أول مصرف إسلامي في العراق الى عام 1993 في بداية لم تشهد تطورا لغاية الفترة التي تلت 2003 و التي شهدت تأسيس للعديد من المصارف صيغتها الاسلامية بالتزامن مع دخول بعض فروع المصارف الأجنبية الإسلامية. وتوج هذا التحول بصدور قانون المصارف الإسلامية عام 2015 ليؤسس واقعا قانونيا داعما لها. وسيتم اعتماد ثلاث مؤشرات لتحليل واقع تطور المصارف الإسلامية المحلية وهي

- عدد المصارف الإسلامية: يظهر الجدول (1) ارتفاعا مطردا في إعداد المصارف الإسلامية للمدة (2013 - 2022). فبعد ثبات عددها في السنوات الثلاث الأولى من مدة البحث فإنها ازدادت إلى 19 مصرف عام 2017 لتواصل الارتفاع إلى 24 مصرف عام 2019 في ظل موافقة البنك المركزي على تحويل العديد من شركات التحويل المالي الى مصارف إسلامية مما انعكس في ارتفاعها الى 28 مصرف عام 2022 لتشكل ما نسبته 40% من الجهاز المصرفي في العراق وهي نسبة يفترض يقابلها زيادة في حصة المصارف الإسلامية من النشاط المصرفي في العراق وهو ما سيظهر في تحليل مؤشري الموجودات والائتمان. ومن جانب اخر فان عدد الفروع التابعة لهذه المصارف شهد تغيرا بين الارتفاع والانخفاض في بداية مدة البحث ليرتفع بعدها إلى 119 فرع عام 2018، وبالتوازي مع ارتفاع عدد المصارف فان عدد الفروع بلغ 182 عام 2021 لتصل إلى 191 عام 2022 بشكل يؤشر انتشارا جغرافيا للمصرف الاسلامية وان لم يكن متساويا لجميع المصارف وهذا يعتمد على مكانتها وقدرتها في المنافسة مع المصارف الاخرى.

جدول (1) تطور عدد المصارف الإسلامية للمدة (2013 – 2022)

السنة	عدد المصارف الإسلامية	عدد المصارف الكلية	عدد فروع مصارف إسلامية	عدد الفروع الكلي
2013	9	54	89	1014
2014	9	56	85	948
2015	9	57	87	830
2016	15	65	102	866
2017	19	69	100	843
2018	22	71	119	864
2019	24	73	147	992
2020	27	76	153	891
2021	28	74	182	904
2022	28	70	191	876

- تطور حجم الموجودات: يعكس حجم الموجودات أنشطة المصرف المختلفة. يبين الجدول (2) تطور موجودات المصارف الإسلامية، حيث أخذ اتجاها تصاعديا خلال مدة البحث. فقد ارتفع من 4.3 تريليون دينار عام 2013 الى 5 تريليون عام 2016, ومستمرا بالزيادة عام 2019 إلى 8.9 ترليون دينار ليصل إلى اعلى مستوى له عام 2022 بحجم موجودات 14 ترليون دينار متوافقا بالاتجاه مع زيادة أعداد المصارف. وعلى الرغم من الزيادة المطردة في حجم موجودات المصارف الإسلامية فان مقارنتها بحجم موجودات المصارف الكلية في العراق فإنها بدت منخفضة ولا تتناسب مع عدد المصارف الاسلامية , حيث لم ترتفع النسبة عن 2% في السنوات الثلاث الأولى من مدة البحث لترتفع بعد ذلك الى 6% و7% علمي 2020 و2021 على التوالي وقد يكون انخفاض النسبة يرجع الى تسيد المصارف الحكومية العمل المصرفي في العراق فلم تقل حصتها من الموجودات عن 80% خلال المدة .وبالمقارنة مع المصارف الخاصة وهي الأقرب لها من حيث العدد والإمكانيات فإن حجم موجوداتها اقل من المصارف الخاصة مع ان ارتفاع معدل النمو للموجودات في المصارف الإسلامية اعلى من المصارف الخاصة لاسيما عام 2022.

جدول (2) تطور حجم الموجودات في المصارف الإسلامية للمدة (2013 – 2022) ترليون دينار

السنة	مجموع الموجودات	مصارف الخاصة	مصارف إسلامية	النسبة من مجموع الموجودات%
2013	20,5	21,4	4,30	2

2014	226,8	22,2	4,33	1.9
2015	222,9	22,4	4,7	1.8
2016	222,3	23,7	5,01	2.2
2017	156	14,5	7,4	4.7
2018	123,1	15,3	8,3	6.7
2019	133,2	15,4	8,9	6.6
2020	138,6	16,1	9,8	7
2021	159,5	18,1	12,3	7.7
2022	198,5	18,8	14,7	7.4

- تطور حجم الائتمان في المصارف الإسلامية :تختلف صيغة الائتمان في المصارف الإسلامية عنها في المصارف التقليدية فهي تبتعد عن القروض الربوية وتستخدم أدوات اسلامية خاصة مثل المضاربة والمشاركة والمرابحة والاجارة وبيع السلم فضلا عن القرض الحسن .يستعرض الجدول (3) حجم الائتمان النقدي للمصارف الاسلامية والذي ارتفع من 1.4 تريليون دينار عام 2014 الى 2.1 عام 2018 ليبلغ عام 2021 2.3 ترليون دينار ليصل إلى 2.9 تريليون دينار عام 2022,ان حجم المبالغ الائتمان لا يعكس ما يفترض ان يكون احد أهم انشطة المصارف وهو الإقراض .وكما في الجدول(3) فان نسبة الائتمان النقدي في المصارف الإسلامية مقارنة بحجم الائتمان الكلي كان يتراوح بين 4% و5% مما يعكس محدودية في قدرة المصارف الاسلامية على منافسة المصارف الحكومية التي تنال الحصة الأكبر من الائتمان النقدي بسبب إمكاناتها المادية العالية كونها مملوكة للحكومة ,وبالمقارنة مع المصارف الخاصة فإنها ايضا تجاوزت المصارف الاسلامية في قدرتها على منح الائتمان وهذا يضع التساؤل عن ضعف في قدرة المصارف الإسلامية على منافسة المصارف الاخرى في جذب الزبائن او في عدم رغبة الزبائن أنفسهم في التعامل مع الأدوات الإسلامية التي تختلف في صيغة تعاقدها المعتمدة على المشاركة بالربح والخسارة وتفضيل صيغة القروض التقليدية لاسيما في المصارف الحكومية.

جدول (3) تطور حجم الائتمان النقدي في المصارف الإسلامية (2013-2022) ترليون دينار

السنة	الائتمان النقدي الكلي	حجم الائتمان في المصارف الخاصة	حجم الائتمان في المصارف الإسلامية	النسبة من الائتمان الكلي %
2013	29,9	6,5	1,5	5
2014	34,1	7,1	1,4	4.1
2015	36,7	7,6	1,6	4.3
2016	37,9	5,1	1,7	4.4
2017	37	5,5	1,9	5.1
2018	38,4	5,1	2,1	5.4
2019	42,1	5,4	2,3	5.4
2020	49,8	7,9	2,5	5
2021	52,9	8,4	2,3	4.3
2022	60,5	8,8	2,9	4.7

2. اختبار فرضية البحث: لغرض تحديد مستوى تأثير تطور المصارف الاسلامية في التنمية الاقتصادية تم اختبار الفرضية باستخدام الانحدار البسيط في اختبار الفرضية. يوضح الجدول (4) نتائج تحليل الانحدار البسيط لتأثير تطور المصارف الإسلامية وفق مؤشر تطور الموجودات في التنمية الاقتصادية معبرا عنه بالناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. حيث تبلغ قيمة معامل التحديد 31% وقيمة B)0.55(وبلغ مستوى المعنوية (0.09) وهو أعلى من (0.05) بشكل يظهر عدم معنوية التأثير لها على الرغم من ان المصارف الاسلامية في العراق شهدت ارتفاعا في حجم موجوداتها خلال مدة البحث فإنه لم ينعكس تأثيره في حجم الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. وقد يرجع السبب في ذلك الى انخفاض حجم موجودات المصارف الإسلامية مقارنة بحجم موجودات القطاع المصرفي في العراق. او الى شكل المدة الزمنية للبحث التي قد لاتظهر التأثير بحكم اقتصارها على 10 سنوات. مما يدعو إلى رفض فرضية البحث فيما يخص مؤشر حجم الموجودات.

جدول (4) نتائج التحليل الاحصائي لتأثير حجم موجودات المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية

β	R	Adj R	F	Sig
0,55	0,31	0.28	3,6	0,09

وفيما يخص اختبار مستوى تأثير المؤشر الثاني لتطور المصارف الإسلامية في العراق وفق حجم الائتمان فإن نتائج التحليل الإحصائي في الجدول (5) تبين التأثير الإيجابي المعنوي على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، إذ بلغ معامل التحديد 44% أي أن التغير في حجم الائتمان يفسر ما قيمته 44% من التغير في حجم الناتج المحلي الإجمالي وكان مستوى المعنوية (0,03) وهو اقل من (0.05) وبلغ قيمة F (6.3). وإن لم تكن القيمة التفسيرية عالية فإنها تتوافق مع ما توصلت له العديد من الدراسات في تأثير حجم التمويلات التي تمنحها المصارف الإسلامية على التنمية الاقتصادية والذي يعود إلى أن الصيغ التمويلية التي تتعامل بها المصارف الاسلامية تفترض وجود انشطة اقتصادية حقيقية لتمويلها لاسيما صيغة المشاركة والمضاربة. وبهذا فإنه يمكن قبول فرضية البحث بالنسبة لمؤشر حجم الائتمان النقدي (التمويلات بالصيغ الإسلامية) المقدم من قبل المصارف الإسلامية.

جدول (5) نتائج التحليل الاحصائي لتأثير حجم الائتمان النقدي للمصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية

β	R	R Adj	F	Sig
0,66	0,44	0,37	6,3	0,03

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1. شهد القطاع المالي الاسلامي في العراق ممثلا بالمصارف الاسلامية نموا واضحا في إطار بيئة مصرفية ذات توجه ربوي تقوم على سيطرة المصارف الحكومية على معظم النشاط المصرفي. واصبحت خيارا للعديد من الأفراد الذين يتجنبون التعامل مع النظام المصرفي التقليدية
2. تشكل المصارف الاسلامية في ضوء ارتفاع أعدادها وزيادة عدد فروعها حضورا مهما في النظام المصرفي العراقي مما يعكس توسع قاعدة العمل المالي الاسلامي في العراق على الرغم من اختزاله بالمصارف الإسلامية.
3. على الرغم من تطور حجم موجودات والائتمان النقدي في المصارف الاسلامية فإنها لازالت حصتها من الحجم الإجمالي للموجودات والائتمان النقدي منخفضة وهو ما يتيح لها العمل بفاعلية في ظل بيئة مصرفية تميزت بتفضيل التعامل مع المصارف الحكومية. والامر ينطبق ايضا على حجم الائتمان بشكل يؤشر تحدي كبير لها.
4. تبين وجود دلائل على تأثير معنوي للتمويل الإسلامي بأدواته المتنوعة في التنمية الاقتصادية معبرا عنها بالناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. في حين لم يكن لحجم الموجودات تأثير معنوي في التنمية الاقتصادية مما يجعل السؤال مفتوحا حول قدرة النظام المالي الإسلامي في قيادة التنمية الاقتصادية في العراق.

التوصيات:

1. تطوير آليات عمل النظام المالي الإسلامي بمكوناته المتعددة وتكييف عقود الصيغ المالية الاسلامية وفق مرونة تسمح له بالمنافسة مع النظام المالي التقليدي والتوافق مع التغييرات في النظام المالي العالمي.
2. وضع تقنيات مالية مبتكرة كالصكوك تسمح للتمويل الإسلامي بأن يكون أكثر شمولية وقدرة في تمويل القطاعات الإسلامية المختلفة.
3. تشريع القوانين الداعمة للنظام المالي الإسلامي ووضع سياسات تساهم في الاستفادة من الخصائص التي تميز المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية في جذب الموارد المالية وتوظيفها في الأنشطة الاقتصادية المختلفة.
4. توسع الدراسات والبحوث في حقل المالية الاسلامية بصورة عامة والتي تهتم بالمصارف الاسلامية بشكل خاص في بحث شكل وعدد العوامل المعبرة عن تطوير النظام المالي الإسلامي وتأثيره في التنمية الاقتصادية بأبعادها المختلفة.

توافر البيانات:
تم تضمين البيانات المستخدمة لدعم نتائج هذه الدراسة في المقالة.

تضارب المصالح:
يعلن المؤلفون أنه ليس لديهم تضارب في المصالح.

موارد التمويل:
لم يتم تلقي اي دعم مالي.

شكر وتقدير:
لا أحد.

References:

1. Central Bank. (Various years). Statistical bulletins and economic reports.
2. Al-Basri, K. (2016). Economic development between nationalization and privatization. In Islamic studies in economics and money. Civilization Center for the Development of Islamic Thought, Beirut.
3. Al-Qadri, A. (2022). The prohibited Arab development. Arab Unity Studies Center, Beirut.
4. Fivre, B. (2013). The interaction of Islamic finance with conventional finance and its ability to respond to financial crises. Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi.

5. Qandouz, A. K. (2020). The role of Islamic finance during pandemics. Arab Monetary Fund, Abu Dhabi.
6. Qandouz, A. K. (2019). Islamic finance. Arab Monetary Fund, Abu Dhabi.
7. McKenzie, D. (2014). The developmental impact of temporary migration between protection requirements and opportunity creation. In The impact of labor mobility on sustainable development. Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi.
8. Youssef, S. K. (2020). The reality of Islamic sukuk in financing sustainable development. Islamic Fiqh Academy Council.
9. Yahyaoui, I., & Bouhadid, L. (2019). Islamic banks as a mechanism for achieving sustainable development in the Islamic economy. Al-Haqiqah Journal, (38).
10. Radi, A. K. (2022). The role of Islamic finance in achieving sustainable development. Journal of Administration and Economics, 4(134).
11. Sharifi, J., Souar, Y., & Idrissi, M. (2023). The impact of Islamic finance development on economic growth. Journal of Development and Economic Policies, 25(1).
12. Shabad, F., & Momeni, I. (2016). Have Islamic banks contributed to economic growth? Empirical evidence from Malaysia. Ro'ya Iqtisadiya Journal, (11).
13. Kween, A. K., & Radi, A. K. (2021). An evaluation of the development of Islamic banking in Iraq. Journal of Financial and Accounting Sciences, 1(1).
14. Shadid, M., & Taqi Al-Din, M. (2018). Evaluating the role of Islamic banks in economic development in Palestine. Al-Mashoura Journal, (9).
15. Ibrahim, M., & Abdullah, S. (2005). The role of Islamic banks in economic development in Palestine. Islamic University Journal for Human Studies, 3(1).
16. Batouih, M. (2018). Sustainable local development and small and medium enterprises. Arab Planning Institute Publications, Issue No. 138.
17. Al-Hourani, Y. (2018). Islamic banking in the thought of founding pioneers. Proceedings of the First European Academy of Islamic Finance and Economics Conference, Turkey.
18. Al-Sabri, N. (2015). The role of Islamic economics and its financing mechanisms in combating poverty and illiteracy. International Scientific Conference on the Role of Islamic Economics and Finance in Development, Alexandria.
19. Al-Ghabshawi, M., & Mohamed, K. (2018). The impact of Islamic banking finance on economic development in Sudan. International Scientific Conference on the Role of Islamic Economics and Finance in Development, Alexandria.
20. Mustafa, M. T. (2012). The role of the banking sector in financing sustainable development (Unpublished master's thesis). Islamic University of Gaza, Faculty of Commerce.
21. Islamic Financial Services Industry Stability Reports (IFSB)
22. United Nations (UN) (2014) (Sustainable Development Financing) New York.
23. Michael, M (2014) (SUKUK – Islamic bonds and securitization) Islamic Finance Project – Harvard Law School.
24. Caporal, G. Helmi, M. (2016) (Islamic banking, credit and economic growth) International Journal of Financial Economics.
25. Echchabi,A. Azouzi , D. (2015) (Islamic finance development and economic growth) American Journal of Economies and Business Administration VOL 7 – NO 3.
26. Imam, P. Kpodar, K. (2016) (Islamic banking good for growth) Economic Modeling. NO :59
27. Mauro, F. (2013) (Islamic banking in Europe) European Central Bank – paper NO :146.
28. Stoika, V, (2019) (Integration of Islamic banking in the national banking sector) the international of Conference on Monitoring Modeling and Management of Emergent Control.
29. Subbarao, D. (2012) (Financial sector regulation for growth, equity and stability in the post crisis world) Bank for International Settlements – NO: 62.